

الفصل الرابع

التحويل وصوره في التراكيب الإسنادية الأصلية

التحويل:

سبق أن أوضحنا أن التفاعل الصحيح مع مفهوم التحويل هو وحده الذي يؤدي إلى جعل الأحكام القائمة عليه صحيحة.

لما كانت الكفاية اللسانية والتبليغية هي المنشودة من تعلم النحو الذي يعني الانتحاء، وهذه الكفاية تشمل مستويين للانتحاء: انتحاء البنى والتراكيب الإسنادية التوليدية، وانتحاء البنى والتراكيب المحولة، هذه التراكيب التي تستعمل في التواصل الراقى، فإنه من الأهمية بمكان أن يكون مستعمل اللغة على بصيرة بالتحويل الذي يمس البنى والتراكيب الإسنادية في لغتنا العربية. فما مفهوم التحويل؟ في مبتدأ الأمر نلفت الانتباه إلى أن مفهوم التحويل الذي اكتسب شهرة واسعة بعد ظهور مدرسة "النحو التحويلي التوليدي" على يد تشومسكي يقترب من مفهومه في الدرس العربي القديم. وإن النظرية النحوية التي أوجدته تعاملت بمفهومه هذا في تفسير كثير من الوحدات الإسنادية والجمل دون التصريح به. ولم تصرح به مصطلحاً إلا في تراكيب إسنادية محدودة (١). والتحويل "وسيلة للوصف والتحليل والتفسير" (٢). وإن عمليات التحويل تقلب البنيات العميقة إلى بنيات ظاهرة دون أن تمس بالتحويل أي بالتأويل الدلالي (التفسير الدلالي) الذي يجرى في مستوى البنيات العميقة (٣) حيث "إن التركيب الباطني يعطي المعنى الأساسي للجمل (٤)" أو الوحدة الإسنادية. وإن اللجوء إلى البنية العميقة في النحو العربي إنما كان لتفسير الأبنية والتراكيب التي تعترضها بعض التحولات في سعة الكلام ونظمه، من مثل الحذف، والتقديم، والتأخير وغيرها (٥) ونحاة العربية هم أول من لجأ إلى التقدير (٦) ولم يكن تقديرهم بتأثر من المنطق الأرسطي (٧). فالتحويل يحصل عندما يحاولون تفسير الكثير من الأبنية الملبسة التي لم

تأت على بناء نظائرها(٨) في الإعلال والإبدال(٩). " والقول بالعامل والتقدير تعليل يتجاوز الوصف الظاهري لنظام اللغة"(١٠) والتحويل هو تحويل جملة أو وحدة إسنادية إلى أخرى(١١). " ويقصد به في النحو التوليدي التغيرات التي يدخلها المتكلم والمستمع على النص، فينقل البنيات العميقة المولدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام"(١٢). وقد اختلف النحويون في هذه التراكيب المقدره من ناحية تحديدها، واختلفوا في طرق تحويلها إلى بنية السطح(١٣).

فهو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية. إنه وصف العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحية(١٤). وليس التأويل والتقدير اللذان رفضهما أصحاب الاتجاه الوصفي إلا ضيقاً للعلاقة التي بين التركيب الظاهر والبنية العميقة التي هي "الأصول التي تتنظم بنية التركيب(١٥) عند العرب"(١٦).

مفهوم التحويل في النحو العربي :

إذا كان التحويل في النحو التحويلي قائماً على أساس أن لكل تركيب إسنادي (جملة أو وحدة إسنادية وظيفية) بنيتين: إحداها عميقة والأخرى سطحية، وكان لا بد من التحويل بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجردة إلى عالم التحقق الصوتي، فإن هذه الفكرة نفسها التي أدت إلى ضرورة التحويل قد وجدت بشكل آخر في النحوي العربي. ولكن النحويين العرب حين تناولهم فكرة الموازنة بين العمق المقدر والسطح الظاهر، وانتهوا إلى أن هناك نموذجاً أو معياراً أو أصلاً تجريبياً في الغالب يحاول الكلام الحي تنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود، وخلصوا إلى أن النموذج المجرد أساس للآخر فحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرد، فإنهم رأوا أن ليس هنالك لكل تركيب إسنادي بنيتين إحداها عميقة والأخرى سطحية، وإنما التركيب الإسنادي الذي يقتضي بنيتين هو التركيب المحول الذي يكون ظاهره ملبساً. فالجملة التوليدية أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية (الواردة عناصرها على أصلها)(١٧) لا تحتاج إلى بنية عميقة. وكذلك الصيغة الصرفية التي لم يقع فيها تحويل من نحو الإعلال والإبدال لا تحتاج

إلى بنية عميقة. وإذا كان مصطلح " البنية العميقة" غير مصرح به في معالجة النحاة العرب للتراكيب الإسنادية المحولة، فإن مفهومه كان حاضراً في معالجتهم تلك. وجاء التعبير عنه بطرائق مختلفة من نحو قولهم " أصله كذا"، أو " قياسه كذا"، أو هو" على تقدير كذا"، أو " تأويله كذا"، أو "على نية كذا". وهي كلها تعني أن هناك بنية عميقة وراء البنية السطحية المحولة(١٨).

وقد استعمل مفهوم البنية العميقة في التفريق بين معاني التراكيب الإسنادية في الصيغ العربية التي يكون ظاهرها ملبساً فكان مفهوم البنية العميقة هو المؤدي إلى إزالة هذا اللبس(١٩).

وما يذهب إليه النحويون في باب تمييز الجملة يعد مثلاً واضحاً على التحويل الذي ورد صراحة حيث يقول " الأشموني" في حد تمييز الجملة " فتمييز الجملة رفع إبهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول نحو " طاب زيد نفساً" (واشتعل الرأس شيباً)(٢٠). فالتمييز محول عن الفاعل والأصل(٢١) " طابت نفس زيد"، واشتعل شيب الرأس"(٢٢). والجملة المحول عنها ليس من اللازم أن تكون افتراضية بحتة أو تجريدية خالصة لا يتكلم بها، بل قد يكون من الجمل التي يمكن استعمالها ولكن يعدل عنها لغرض من الأغراض المختلفة التي قد ترجع إلى الإلف وكثرة الاستعمال أو إلى الاستخفاف كما أشار سيبويه في قوله: " وذلك قولك امتلأت ماء وتفقتاً شحماً(. . .) وإنما أصله امتلأت من الماء وتفقتاً من الشحم. فحذف هذا استخفافاً"(٢٣). والبنية العميقة قد تتعدد. فالجملة الفعلية " تفقأ زيد شحماً" يرى بعضهم أن بنيتها العميقة " تفقأ شحم زيد"، ويرى آخرون أن بنيتها العميقة " تفقأ زيد من الشحم". وهذا الاختلاف في تحديد الجملة المحولة عنها لا ترفضه النظرية اللسانية الحديثة، بل تراه مسوغاً مقبولاً ما دام المفسر يشرح كيف ائتلفت الجملة من تركيب البنية العميقة إلى البنية السطحية(٢٤). ومعظم خلافات النحويين كانت حول تقدير البنية العميقة أو حول القواعد التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة المقدره إلى البنية السطحية(٢٥).

" ولم يكن النحويون مجانين الصواب كما اتهمهم بذلك كثير من الباحثين

الذين لا يقرونهم على فكرة الأصل والتفريع هذه استجابة لآراء المدرسة الوصفية التي ترى في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم. غير أن المنهج التحويلي رأى أن مسألة الأصلية والفرعية مسألة أساسية في فهم البنية العميقة وتحويلها إلى بنية سطحية(٢٦). والتحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول والمحول له متكافئان. وهو من وجهة نظر المنطق في الرياضيات الحديثة تكافؤ غير اندراجي، وهو هذا الذي حصل عليه بالقياس.

والتحويل عند العرب تحويلان: تحويل يبحث به عن تكافؤ البنى (توافق البناء عند العرب) وهو الأهم، وتحويل تفسر به الشواذ(٢٧) بواسطة ما يعرف بـ "نظرية الحمل"(٢٨). وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة للجملة أو الوحدة الإسنادية (٢٩) أو الصيغة الصرفية في صيغتها النهائية(٣٠). وهذه القواعد التحويلية قد تكون بالحذف، أو الاستبدال، أو بالإضافة، أو إعادة الترتيب وغير ذلك. وقد تكون هذه القوانين اختيارية. وقد تكون إجبارية. وفي كل حالة ينبغي أن يجري تطبيق القوانين التحويلية على تركيب من الممكن تحليله إلى عناصر سبق ظهورها في التركيب الباطني. أي لأبد من وجود وصف تركيبى قابل للتحليل استناداً إلى عناصر التركيب الباطني. وهذا الشرط ضروري للسيطرة على القوانين التحويلية وحصر استعمالاتها(٣١). وهذه النظرية التحويلية تهدف إلى تحديد قواعد اللغة كلها، وإلى بناء نموذج لآليتها انطلاقاً من الفرضية التي تقر بمقدرة المتكلم المستمع على أن ينتج عدداً غير متناه من جمل لغته ويفهمها(٣٢). ذلك أن الأساس النظري الذي انطلقت منه هذه النظرية يقوم على مبدأ يقرر أن مهمة الوصف اللغوي هي أن تفسر لغة المتكلم المستمع الفعلية وسليقته أو قدرته اللغوية ومعرفته بهذه اللغة(٣٣). واللافت للانتباه أن التحويل مثل ما يمس الجملة أو الوحدة الإسنادية يمس أيضاً الصيغة الصرفية، إلا أن التحويل في البنية التركيبية يتبعه بالضرورة تحول في المعنى. أما التحويل في البنية الصرفية فقد يكون وظائفياً، وقد يكون لغرض التخفيف الذي تتشده اللغة العربية حين يسجل تنافر بين أحرف الكلمة(٣٤). في نحو التحويل الذي نقف عليه في الإبدال والإعلال في مستوى الكلم(٣٥). " وهذا التحويل لا يغير في المعنى لأنه مجرد تمثيل لما يترتب من التغير

اللفظي إذا حمل ظاهر اللفظ على أصله الذي يقتضيه القياس (أي الباب الذي ينتمي إليه هذا اللفظ) ، وهذا النوع من التحويل كان يسميه النحاة التصريف وقد بنوا على ذلك ما أسموه بمسائل التصريف (في مستوى الكلم) " وهو عبارة عن نظام ابستيماتيكي لصناعة العمليات التحويلية المذكورة " (٣٦).

ثانية التحويل :

لتحويل نوعان: تحويل جذري ، وتحويل محلي.

١ - التحويل الجذري :

" وهو التحويل الذي ينقل المركب الاسمي (٢٧) إلى رأس الجملة ثم يعلقه بالعقد الأساس. ولذا فإنه ينتمي إلى مجال التحويلات الجذرية " (٣٨) وهي تلك التحويلات التي أطلق عليها الجرجاني مصطلح " التقديم لا على نية التأخير (39). يقول الجرجاني: " اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير (...) ، وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم وتجعل له باباً غير بابه وإعراباً غير إعرابه (...) مثل ضربت زيداً ، وزيد ضربته ، لم يقدم زيداً على أن يكون مفعولاً منصوباً (...) ولكن على أن ترفعه بالابتداء " (٤٠).

وهو الذي ينتقل فيه المسند إليه من مكان داخل الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية إلى مركز الصدارة متخلصاً من أثر الفعل الذي كان العامل الأساسي فيه من نحو: (والله لا يحب الفساد) (البقرة / ٢٠٥). ذلك أن لفظ الجلالة "الله" في هذه الجملة لا يخضع وظيفياً للفعل " يحب " ، وإنما العامل فيه هو الابتداء (٤١).

ومن خلال التحليل النحوي العربي للجملة الواردة في تلك الآية نلاحظ أن الجملة الاسمية المركبة (٤٢) تختلف جذرياً عن الوحدة الإسنادية الفعلية المضارعية المنفية (٤٣) الواردة في قوله تعالى: (قال لا أحب الآفلين) (الأنعام / ٧٦). لأن التركيبين الإسناديين " والله لا يحب الفساد " ، و " لا أحب الآفلين " يعبران عن مواقف كلامية مغايرة تماماً كما انتهى إلى ذلك سيبويه وأمثاله حين تحليلهم مثل هذين التركيبين الإسناديين (٤٤).

يؤكد ذلك سيبويه بقوله: " فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت زيد ضربته فلزمته الهاء ، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع (منطلق) إذا قلت (عبد الله

منطلق)، فهو في موضع هذا الذي بني على الأول وارتفع به (...). ومثل ذلك قوله جل شأنه: (وأما ثمود فهديناهم) (فصلت/ ١٧). وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وانشغل به" (٤٥).

وأساس ذلك أن من الشروط البنوية التي يجب توفرها في هذا النوع من التراكيب إجبارية الضمير العائد لأن الفعل لا بد له من اسم يشتغل به. " إذ لا تعرف اللغات فعلاً بدون شخص" (٤٦) أي بدون فاعل. ذلك أن الضمير العائد على المبتدأ المتصل بالفعل إجباري. ولولا ذلك لم يحسن كما رأى ذلك سيبويه (٤٧). وهذا الضمير يعمل على المحافظة على سلامة البناء، وذلك بربط الخبر بالمبتدأ (٤٨). وهذا التحويل الجذري اعتمد عن طريق التفكيك. يقول "الفهري": "التفكيك نوعان: باعتبار الجهة تفكيك إلى اليمين كما في الجملة "زيد ضربته"، وتفكيك إلى اليسار كما في الجملة "ضربته زيد" (٤٩).

فالتفكيك إلى اليمين كان جذرياً، حيث تغير الاسم بالارتقاء وتحولت الجملة إلى جملة اسمية داخلية في إطار التحويل عن طريق التبئير. ولو أردنا أن نحلل الجملة الواردة في الآية السالفة الذكر لوجدنا أنها لا تختلف بنوياً عن جملة "اللَّهُ غير محب الفساد" وهي:

١- اسم + حرف النفي + فعل المضارع + ضمير (هو) + مفعول به.

٢- اسم + اسم نفي + اسم مشبه بالفعل (وصف) مؤد وظيفة المضاف إليه + ضمير + مفعول به.

والاختلاف بينهما دلالي توفره زيادة الصيغة الزمنية بالنسبة إلى الفعل في الجملة الأولى (٥٠). بينما يفتقر إلى ذلك الاسم المؤدي وظيفة الخبر في الجملة الثانية. يقول ابن يعيش: "زيد ضارب، وعمرو ومضروب، وخالد حسن، ومحمد خير منك. ففي كل واحد من هذه الصفات (٥١) ضمير مرفوع بأنه فاعل (٥٢) لا بد منه لأن هذه الأخبار في معنى الفعل" (٥٣).

٢- التحويل المحلي:

وهو ما يعرف بالتقديم على نية التأخير أو الرتبة غير المحفوظة (٥٤)، مع مراعاة التغيرات الدلالية الحاصلة في كل مرة.

يقول الجرجاني: " اعلم أن تقديم الشيء على وجهين تقديم يقال له إنه على نية التأخير وذلك في كل شيء أقررتة مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وفي جنسه الذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ والمفعول إذا قدمته على الفاعل" (٥٥). فالجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (والموتفكة أهوى) (النجم / ٥٣). هي جملة فعلية محولة تحويلاً محلياً بنيتها العميقة "أهوى الموتفكة" جرى عليها عنصر من عناصر التحويل وهو الترتيب بتقديم المفعول به " الموتفكة " على نية التأخير(٥٦) للعناية والاهتمام، أو الاختصاص(٥٧). وبعضهم قسم التحويل إلى سطحي وعميق.

فالتحويل السطحي وهو الأبسط والأهم وظيفياً والأكثر تداولاً في الكلام يتبدى في أربعة أقسام:

١ - التحويل بالترتيب.

٢- التحويل بالزيادة

٣- التحويل بالحدف

٤ التحويل بالاستبدال.

وبدون مراعاة صور التحويل الواقع في التراكيب الإسنادية (الجملة أو الوحدات الإسنادية) المحولة باهتمام وعناية بالعودة إلى البنية العميقة كذلك التراكيب الإسنادية "أي الأصل الحقيقي أو المفترض" يكون من العسير فهم تلك التراكيب الإسنادية الواردة على غير أصلها (أي المحولة) ويكون من الصعب تفسير عقدها بدقة وسلامة(٥٨).

أما التحويل العميق هو ذلك الذي ينطبق على التراكيب التي وقع تحويل في وظائف كلماتها من الإسناد إلى التخصص من نحو التحويل الجاري في تمييز النسبة(٥٩).

وقبل أن نعرض لصور التحويل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية يحسن بنا أن نقف عند مسألة ذات علاقة وثيقة بالتحويل تتمثل في الآتي ذكره:

١- أصول التعليل والتفسير:

اللافت للانتباه أن اللغة ليست في استعمالاتها المختلفة مرآيا عاكسة للقاعدة

النحوية تظهر انطباق كل حد نحوي على محدوده انطباقاً تاماً. إذ تحتاج بعض صور استعمال المحدود إلى تعليل يعيدها إلى حيز الحد النحوي لينطبق حكم الحد على المحدود، وتتوافق صور استعمال المحدود مع الحد. ولعل أبرز صور التوافق في النحو (توافق البناء عند العرب) التي يبحث فيها عن تكافؤ البنى (٦٠) الآتي ذكره:

٢- العوارض التركيبية:

وهي أن تقع الوحدة الإسنادية الوظيفية موقع الكلمة المفردة التي يظهر عليها أثر الحكم النحوي في الأصل وقوعاً استبدالياً يسمح بتحقيق الصورتين: الفرع والأصل في الاستعمال اللغوي. فهذه الوحدة الإسنادية الوظيفية حين وقوعها موقع المفرد في بعض الاستعمال يحكم عليها بإعراب في موقعها بحسب إعراب المفرد الذي وقعت موقعه فهي لا تفيد بنفسها. ويفسر النحويون هذا التناوب في الموقع بين الكلمة المفردة والوحدة الإسنادية الوظيفية التي تتوب عنه بتقدير الوحدة الإسنادية الوظيفية في محل الاسم المفرد وحكمه، وأساس ذلك أن المفرد هو الأصل (٦١) فتكون الوحدة الإسنادية الوظيفية عارضة. قال الجرجاني: "إن الجملة (٦٢) لها إعراب لنيابتها عن المفرد" (٦٣). وهذا التعليل فيه لمح لفكرة "الخانية". فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صور استعماله (٦٤). فالوحدات الإسنادية الوظيفية التي تتوب عن المفرد لا يمكن أن تعد جملاً لعدم إفادتها بنفسها فهي مثل المفرد لها صور مختلفة تنطبق عليها فكرة الخانية. سواء أكانت هذه الوحدات الإسنادية مشتملة على موصول حريفي أم موصول اسمي أم مجردة منهما. وسواء أكانت اسمية أم فعلية. حيث تفسر هذه الوحدات الإسنادية التفسير نفسه الذي يأخذه المفرد. قال ابن عصفور: "يجوز أن تتوب أن واسمها وخبرها، وأن الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب ظننت" والمفعولين: الثاني والثالث من باب أعلمت. "ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد" (٦٥). ويعني ذلك إحلال هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية محل المبتدأ، أو المفعول به، أو الخبر، أو النعت، أو الحال، أو المستثنى أو المضاف إليه، والفاعل ونائبه.

٣- اللوازم التركيبية:

وينبغي لمدرس النحو أن يعرف اللوازم التركيبية. وهي أن يقع اللفظ في الجملة

(٦٦) موقِعاً لازماً ليس له حق الأصالة فلا يجوز استعمال الأصل من غير خرم الجملة لفظياً أو معنوياً لنيابته عنه" (٦٧) من ذلك أن بعض الحروف تتوب عن المعنى الوظيفي لها. فـ" إن وأخواتها تتوب عن الأفعال" أوكد" ، و" أرجو" وعن الفعل " أتمنى" و" أشبه" ، و" أستدرك" كل حرف ينوب عن الفعل الذي يناسبه في المعنى (٦٨) والأداة " إلا" تتوب عن الفعل " أستثني" (٦٩). وتقدير المعنى اللازم وسيلة لتفسير الحكم الإعرابي. ففائدة تقدير " إن" بمعنى " أوكد" تفسير نصب اسمها. ولا يعني ذلك أن الفعل المقدر يصح ظهوره لأن ذلك يؤدي إلى تصيير الجملة الاسمية فعلية. ويمكن عد حمل علامات الإعراب الفرعية على علامات الإعراب الأصلية من صور التلازم التركيبية (٧٠).

٤ حفظ أصل التركيب:

لكل عنصر من عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية حرية التقديم أو التأخير ما لم تتعارض هذه الرتبة مع أي أصل آخر من أصول التركيب فيها. فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله، لأنه لو تقدم على الفعل لصار مبتدأ في اللفظ (٧١) ذلك أن الأصل في تركيب الجملة الفعلية التوليدية أن يأتي المسند ثم المسند إليه. والأصل في تركيب الجملة الاسمية التوليدية أن يأتي المسند إليه ثم المسند الذي ينبغي أن يكون مفرداً نكرة. ولهذا إذا تقدم الفاعل على فعله دخل في أصل تركيب الجملة الاسمية التحويلية وبوجوب حفظ أصل التركيب يرجع اللبس. ومنع تقدم الخبر الوارد وحدة إسنادية فعلية على المبتدأ واجب لئلا يدخل الخبر المقدم في أصل تركيب الجملة الفعلية. ولعل سبب وجود حفظ أصل التركيب في ألفاظ الصدارة هو المعنى. لأن من وظائف ألفاظ الصدارة نقل معنى الجملة من معنى إلى آخر كنقل " ليت" الجملة الاسمية إلى التمني ونقل أدوات الاستفهام الجملة من الخبر إلى الاستخبار. و" لا يتقدم المستفهم عنه أداة الاستفهام لأن لها مرتبة التصدر" (٧٢).

٥ أصل أمن اللبس:

ويقوم على مقصد مهم من مقاصد اللغة وهو الإفادة. فتحقيق "أمن اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة" (٧٣). لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكن وسيلة للتفاهم والتخاطب (٧٤) فاللبس بأي صورة من صورته محذور (٧٥) لأنه يتنافى مع مقاصد اللغة في التعبير

عما يخرزونه الإنسان من أفكار تعبر عن حاجاته المختلفة. سواء أكان هذا الإنسان مرسلأ أم مرسلأ إليه. ولأمن اللبس في النحوحورية في إدارة وجوه الكلام تقديمأ وتأخيراً، وحذفأ، وزيادة(٧٦). ويدور في أمن اللبس تلك عدة صور تطبيقية في الدرس النحووي تجعل منه أصلاً من أصول التعليل في إطار النحو. لأن أمن اللبس مطلب أساس من مطالب الموقف الكلامي الحي عند مستعملي اللغة. وأهم هذه الصور التطبيقية المسوغات. وهي علل تجيز كسر قاعدة الباب العامة من نحو التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والذكر والحذف في الجمل والوحدات الإسنادية الوظيفية المحولة(٧٧). ولقد ربط "العكبري" مسوغات حذف المبتدأ والخبر جوازأ بأصل "أمن اللبس" فقال " وإنما يسوغ حذف هذا المبتدأ أو الخبر في موضع يعلم أنه مراد من غير لبس " (٧٨). ذلك أن من مسوغات أمن اللبس دلالة الحال. ولقد أدرك نحاة العربية حين وصفهم قواعدها أن اللغة نشاط اجتماعي(٧٩) يشمل العلاقة الاجتماعية بين المرسل والمرسل إليه، وكيفية التعامل الاجتماعي الكلامي ونوعيته في التواصل(٨٠)، لما أدركوا ذلك كله انتهوا إلى أن القرائن الحالية قد تغني في الجملة أو الوحدة الإسنادية عن اللفظ (٨١). " فإذا كان المعنى مستدلأ عليه من قوة الكلام فلا يحتاج إلى الجملة(٨٢) الدالة عليه(٨٣). وأساس ذلك أن دلالة الحال علة اجتماعية واضحة في أعمال النحويين، تتجلى بوضوح في كتاب سيبويه والمصنفات النحووية(٨٤) التي اتخذت من حال الكلام منطلقأ من منطلقات التقعيد والتفسير. فحذف الخبر بعد " لولا " الشرطية الامتناعية مسوغه دلالة الحال عليه(٨٥). أي أن الخبر مدلول عليه من الكلام. حيث إن " العلم بالمحذوف علة لأصل الحذف " (٨٦).

والتعليل يعد جزءأ من التفسير. فالنظرية اللسانية عند الفاسي الفهري " بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير"(٨٧). والتفسير يتجاوز الوصف والتقرير فهو مفهوم شامل يفسر النظام اللغوي من حيث المفاهيم النحووية كالحالة الإعرابية

والتطابق والتقدير والحذف والزمن(٨٨). والتعليل شكل من أشكال الكفاية اللغوية(٨٩) هدفه " التعرف على أسرار الحكمة التي تضي نوعأ من التتظيم المتناغم

على لغة العرب" (٩٠). والذي ضاعف من اهتمام النحاة بالبحث عن علل العربية نزول القرآن بها على نحو معجز في النظم (٩١) على مختلف مستوياته.

والحديث عن التعليل والتفسير يقودنا إلى الحديث عن المعيارية لأن المعيارية وسيلة ناجحة في تعلم النحو. ذلك أنه لما كان مستعمل اللغة لا يستطيع سماع اللغة الكاملة كان بحاجة مسيسة إلى معيار يجعل ما يقوله بمنزلة ما يسمعه (٩٢).

وطرد المعيار يقتضي في بعض المواضع العودة إلى البنية العميقة، لأن المعيار ثابت ليس له إلا صورة واحدة غالباً. فالوحدات الإسنادية المؤدية وظيفية ما من نحو الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية المبتدأ، أو الخبر، أو النعت، أو الحال، أو المضاف إليه، أو المفعول به، أو الفاعل بنياتها العميقة إما مصدر صريح، وإما مشتق (وصف) لأن الأصل فيها هو المفرد. ولا تتحقق صورة المفرد إذا جاء وحدة إسنادية إلا باللجوء إلى بنيته العميقة فيكون طرد المعيار في العودة إلى البنية العميقة لهذه الوحدة الإسنادية المؤدية تلك الوظيفة.

ثم إن النحو العربي قد قام على ركيزتين أساسيتين هما الوصف والتفسير (٩٣). فالوصف تمثل في تجريد قواعد تم التوصل إليها من خلال استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي يرمي إلى تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف وتفسيرها. وهذا التعليل اجتهاد من النحاة قال فيه سيبويه: " وليس شيء مما يضطرون (٩٤) إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" (٩٥). ونحاة العربية كانوا يهدفون إلى الارتقاء بالنحو العربي من مستوى (الوصف) الممثل في الملاحظات إلى مستوى التفسير والتعليل. إيماناً منهم أن " وظيفة العالم تفسير الظاهرة لا الوقوف عند وصفها" (٩٦) إذ إن أعلى مستويات البحث العلمي هي تفسير الظاهرة بضرور التعليل المختلفة - ثم إن التعليل والتفسير مرتبطان بالتعليم لذلك فإن على مدرس النحو أن يدرك ما للتعليل من أهمية في عملية التعلم. حيث إن التعلم الفاعل للنحو يتكئ على معيارين اثنين كما سبق أن ذكرنا (٩٧).

واللافت للانتباه أن ثمة نوعين من التعليل، تعليل في إطار النحو يستخدم القياس وسيلة لتسوية الحكم النحوي وتأمينه. وهذا التعليل يعد جسراً يربط بين الأصل

النظري وصورته العملية المستعملة في اللغة (٩٨) كأن يأتي المبتدأ في الجملة الاسمية التحويلية وحدة إسنادية مضارعية (٩٩).

وتعليل في إطار نظرية النحومبني على تصور النظرية النحوية التي قبل أن تعلل ما هو كائن من الاستعمالات اللغوية تعلل ما كان يجب أن يكون، لأنها بناء نظري لنحوالعربية.

وإذا كان النحويون قد قسموا العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية، فإن العلل التعليمية والقياسية هي التي تقيّد المتعلمين في الأحكام الإجرائية حين تعلم النحو بالمفهوم المشار إليه آنفاً (١٠٠).

أنواع التحويل:

أولاً- التحويل بالاستبدال:

إذا كان من أصول البنية "التوزيع"، وهو منهج في التحليل اللغوي اتخذته مدرسة "بلومفيلد" يقوم بتوزيع وحدات لغوية بطريقة استبدال وحدة لغوية بأخرى لها السمات التوزيعية نفسها (١٠١)، وإذا كان التحويليون يعتمدون مثل البنيويين على مقياس التكافؤ، وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث)، فإن النحاة العرب يبحثون عن مكانة المحول ودوره الذي يؤديه في الجملة أو الوحدة الإسنادية التي ينحصر فيها. والاستبدال هو إمكانية إقامة وحدة لغوية أو وحدة إسنادية مقام وحدة لغوية أو وحدة إسنادية أخرى لأن "الشيء المقام مقام الشيء بما أنه وحدة دالة فهما (١٠٢) من قبيل واحد تماماً" (١٠٣).

"والاستبدال باب من أبواب التكافؤ من حيث جمعه كل العناصر التي يمكن أن يستبدل بعضها ببعض في سياق معين. والعلائق الاستدلالية هي علائق قياسية (١٠٤) فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعددت صورته (١٠٥)، يقول ابن فارس "من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ" (١٠٦). واللافت للانتباه في هذه المسألة هو أن البنية السطحية والبنية العميقة متكافئتان في اللفظ ولكنهما مفترقتان في المعنى. والتحويل بالاستبدال يشمل كل الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظائف المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل

والمفعول به والنعت والحال والمضاف إليه والمستثنى. فهي كلها استبدلت بمفرد يرتد إلى مصدر أو مشتق. وقبل أن نقف على صور التحويل بالاستبدال وددنا لو نقف على نموذجين من التراكيب الإسنادية المحولة بهذا النوع وهما:

١- الوحدة الإسنادية المحولة عن المصدر (أي التي أصلها مصدر):

إذا كان التحويل هو إجراء الشيء على الشيء. وإذا كان بعضهم يرى أن التأويل معناه إرجاع الشيء إلى أصله، فهل يمكن أن نقول إن الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الحرف المصدرى وعناصر الإسناد (المصدر المؤول) سميت كذلك لأنها ترجع في أصلها إلى المصدر الصريح ٥. والحق إن مثل هذه الوحدة الإسنادية (المصدر المؤول) وضعت للدلالة على معنى نحوي يفترق عما يدل عليه المصدر الصريح. فقوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (البقرة/١٨٤). يلاحظ أن الوحدة الإسنادية المضارعية " وَأَنْ تَصُومُوا " تفترق في الدلالة عن المصدر المؤولة به " صومكم ". والعجيب أن بعض الباحثين يذهب إلى أن المصدر المؤول يعود إلى المصدر الصريح عوداً تاماً، فيعزب عن شرح معنى التأويل المراد في المصدر المؤول فيقول "أظن أنه من نافلة القول أن أشرح معنى المؤول، فإن الاسم نفسه يشعر بأنه قد تأول إلى مفرد فيقع موقعه الإعرابي" (١٠٧).

إن مفهوم الدكتور " محمد عيد " للمصدر المؤول غير دقيق لأن فيه تركيزاً عن الجانب الموقعي ممثلاً في استبدال هذا المصدر المؤول بالمفرد، ولأنه تصور لفهم جوانب التركيب الإسنادي المكون من الحرف المصدرى ومدخوله (١٠٨) قائم على مجرد اتضاح تأويل ذلك التركيب بمفرد. ولو أننا وقفنا نفهم المصدر المؤول عند هذه النقطة لكان من اللازم أن يكون بينه وبين المصدر الصريح تطابق تام، وهو ما لا نستطيع التسليم به.

والمصدر المؤول - فيما نعلم - لم يجد من النحاة من الاهتمام به أكثر من كونه موصولاً حرفياً يدرس غالباً في باب الموصول، كما هي الحال في " كافية ابن الحاجب " التي جاء فيها ما نصه " وحد الموصول الحرفي ما أول مع ما يليه من الجمل (١٠٩) بمصدر (١١٠) كما يجيء في حروف المصدر ولا يحتاج إلى عائذ " (١١١).

وكما هو واضح فإن هذا التعريف قد اكتفى بوضع قيود تحدد ما يتميز به

الموصول الحرفي عن الموصول الاسمي من علامات، من نحو عدم احتياجه إلى عائد. فهولا يصلح أن يكون حداً يعرف المصدر المؤول بالشكل الذي يطمأن إليه. ولقد كان تعريف المصدر المؤول لا يزال في حاجة إلى تعريف دقيق ولو على سبيل الشكل الإجرائي في أول الأمر كما هي الحال في تعريف المصدر الصريح بأنه " اسم الحدث الجاري على الفعل (١١٢)".

إن المصدر المؤول (الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية نحوية ما بالاستبدال) هو ذلك التركيب الإسنادي المؤلف من أحد الأحرف المصدرية ومدخولاتها من الأفعال والأسماء. وإن المراد بالاسم الأول بالصريح المصدر المنسبك من الفعل والحرف المصدرية سواء أكان الحرف السابق هو "ما" المصدرية أم كان الحرف المصدرية هو "أن" (١١٣) أم كان الحرف المصدرية هو همزة التسوية بعد لفظ "سواء" (١١٤) أو الحرف "لو". ويرى سيبويه أن الوحدة الإسنادية الفعلية التي قوامها الحرف المصدرية "أن" والفعل ومرفوعه لا يختلف سلوكها النحوي عن الوحدة الإسنادية الاسمية التي قوامها الحرف المصدرية "أن" ومعمولها من حيث إنها بمنزلة اسم واحد تستبدلان به لتؤديا وظيفة ما في الجملة المركبة أو الوحدة الإسنادية المركبة، حيث يقول "باب ما تكون فيه أن" و "أن" مع صلتها بمنزلة غيرها من الأسماء، وذلك قولك: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا كأنه قال ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا. ومثل قولهم ما منعي إلا أن يغضب علي فلان" (١١٥). وقد لاحظت "موزل" أن سيبويه يصنف أضرباً من الكلم تصنيفاً واحداً وفقاً لخطة في الاستبدال. وتقرر أن تقسيماته لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة (١١٦). فهو يصنف المصدر المؤول "أن يفعل" أو "أنه يفعل أو أنه فعل" أسماء من جهة أنه يمكن أن يستبدل بها اسم مفرد (١١٧).

وقد أشار ابن يعيش إلى أن التوكيد المصدرية بـ "أن" تقلب معنى الجملة (١١٨) إلى الأفراد وتصير في مذهب المصدر المؤكد (١١٩) لأنها تفتقر في انعقادها جملة (١٢٠) إلى شيء يكون معها، ويضم إليها. وما بعدها من منصوبها (١٢١) ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول. فلا يكون كلاماً مع الصلة إلا بشيء آخر من خبر أو

نحوه (١٢٢) وتأسيساً على ذلك، فإن المصدر المؤول يخرج من دائرة الجملة. فهو يعد وحدة إسنادية تشكل عنصراً من عناصر الجملة التحويلية أو الوحدة الإسنادية التحويلية المركبة (١٢٣) وهو يعامل معاملة الاسم ما دام يصلح أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه وسوى ذلك من الوظائف التي يؤديها. ويترتب على هذه النتيجة أن نخالف من يسير على الطريقة الغربية في توزيع أقسام الجملة إلى فرعية وأصلية على نحو ما فعله صاحب كتاب "مدخل إلى دراسة الجملة العربية" حين قوله "من الجمل الفرعية التي تحل محل المفرد من الجمل الأصلية وترتبط بها برابط جملة المصدر المؤول" (١٢٤). وإخراج المصدر المؤول من دائرة الجملة راجع إلى ما يتميز به عنها من فروق في الشكل (١٢٥) والدلالة (١٢٦).

وعلى الرغم من "أن الناس قد أكثروا في حد الاسم" (١٢٧) حدوداً تنظر إلى الشكل أحياناً، وإلى الدلالة أحياناً أخرى فإنه يندر وجود تعريف يجمع الشكل بالدلالة على نحو ما فعله صاحب كتاب "النحو الوافي" حين قال "فالمصدر الصريح الأصلي أي غير المؤول وغير الميمي والصناعي هو الاسم الذي يدل في الغالب على الحدث المجرد (...). فأما من ناحية دلالاته المعنوية فإنه يدل في الغالب على مجرد الحدث. أي يدل على أمر معنوي محض، لا صلة له بزمان أو مكان، ولا بعلمية ولا بتذكير أو تأنيث، ولا بإفرد أو جمع أو غيره إلا إذا كان دالاً على مرة أو هيئة. وأما من ناحية تكوينه اللفظي فلا بد أن يكون جامداً مشتملاً على جميع حروف فعله الماضي أو أكثر منها، ولا يمكن أن ينقص عنه في الحروف" (١٢٨). وإذا كان الدكتور "عبد الرحمن أيوب" قد ساوى بين المصدر مؤوله وصريحه حين رأى أنه يصح أن يقع كل منهما مبتدأ أو خبراً (١٢٩)، فإن هذا المصدر يمكن أن يطلق عليه المركب الاسمي (١٣٠). وهو مجموعة وظائف نحوية ترتبط بعضها ببعض تتم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصراً واحداً من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدها لا تكون جملة مستقلة" (١٣١). فهو على الرغم من الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤديها، شأنه شأن المصدر الصريح، فهو ينهض بعبء دلالة تختلف عن تلك الدلالة التي نجدها في ذلك المصدر الصريح. يؤيد ذلك قول للسهيلى مؤداه. "فإن قيل: فهلا اكتفى بالمصدر واستغنى به عن "أن" لأنه أخصر؟

فالجواب أن في دخول " أن " ثلاث فوائد: إحداها أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت. وليس في صيغته ما يدل على الماضي أو الاستقبال. فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع " أن " ليجتمع لها الاخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان. الثانية أن " أن " تدل على إمكان الفعل دون الوجوب أو الاستحالة. الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه" (١٣٢).

٢- الوحدة الإسنادية المحولة عن المشتق (أي التي أصلها مشتق):

والتحويل بالاستبدال يوجب علينا الوقوف عند الوحدة الإسنادية الوظيفية (١٣٣) التي قوامها الموصول الاسمي وصلته. قال ابن يعيش: " إن الذي " وأخواته مما فيه لام إنما دخل توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل (١٣٤). وذلك أن الجمل نكرات، أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك فلم يسغ أن تقول مررت بزید أبوه كريم وأنت تريد النعت لزيد لأنه ثبت أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون وصفاً لمعرفة ولم يمكن إدخال "أل" التعريف على الجملة لأن هذه اللام من خواص الأسماء والجملة لا تختص بالأسماء بل تكون اسمية وفعلية فجاءوا حينئذ بالذي متوصلة بها إلى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صفة للذي وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة" (١٣٥) وذكر الزمخشري أن "الذي" وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل (١٣٦). أي بالوحدات الإسنادية. ففي قوله تعالى: (واتقوا الله الذي تساءلون به الأرحام) (النساء/١). يطمأن إلى إن التركيب الإسنادي "تساءلون" الذي ذهب "ابن يعيش" إلى أنه جملة جاءت لوصف "الذي"، وهو الصفة في تمام اللفظ والغرض الجملة يطمأن إلى أن لفظة "الذي" جاءت لتقوم بمهمة تعريف الوحدة الإسنادية "تساءلون" لتصبح هي، أي "الذي" وصلتها "تساءلون". وحدة إسنادية مضارعية وظيفتها وصف اللفظة المعرفة "الله". وهذا النوع من الوحدة الإسنادية تتكون من جزئين: اسم الموصول المبهم، وصلته التي تزيل إبهامه وتكون ببنيته العميقة "مشتقاً" اسم فاعل، أو اسم مفعول (١٣٧). "لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول أيضاً جزءاً ولكن لا جزءاً تاماً أولاً إلا بصلة" (١٣٨) ويقصد بالمركب الجملة المركبة التي تكون الوحدة الإسنادية الوظيفية المؤلفة من الموصول وصلته مؤدية وظيفية نحوية ما فيها، كأن

تكون واقعة فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مبتدأ، أو خبراً، أو نعتاً، أو مضافاً إليه. لأن كلاً من الصلة والاسم الموصول بعض من كلمة. فلا يمكن أن يكون الإعراب لصدرها دون عجزها الذي رأوا أنه لا محل له من الإعراب (١٣٩). وأساس ذلك أن " معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده. ولهذا المعنى من احتياجه إلى جملة (١٤٠) بعده توضحه صار كبعض الكلمة. وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب، لأنه أشبه الحرف من حيث إنه لا يفيد بنفسه فصار كالحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه، إنما معناه في غيره. ولذلك يقول بعضهم إن الموصول وحده لا موضع له من الإعراب" وإنما يكون له موضع من الإعراب إذا تم بصلة" (١٤١). فالموصول الاسمي مع صلته بمثابة شطري اسم (١٤٢) فهما كاسم واحد. قال الجرجاني "إنك لا تصل الذي إلا بجملة (١٤٣) من الكلام قد سبق من السامع علم بها" (١٤٤) لأن الصلة هي مبعث الفائدة. فالموصول الاسمي إن هو إلا رابط شأنه شأن الموصول الحرفي (١٤٥). وإذا كان ابن هشام بقوله "وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا: الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً أنه كالكلمة الواحدة" (١٤٦) يعارض أن تكون الوظيفة النحوية لاسم الموصول مع صلته فإن بحثنا هذا سيتعامل مع طريفي هذه المعادلة على أنهما يشكلان وحدة إسنادية وظيفية (١٤٧) تنهض بوظائف متنوعة. ومن صور التحويل بالاستبدال ما وقع في الوجدتين الإسناديتين الواردتين في الآية الكريمة: (فالذين كفروا قطعت لهم ثياب من نار) (الحج/١٩). إذ إن الجملة الاسمية المركبة في هذه الآية محولة بالاستبدال. حيث إن المبتدأ فيها "فالذين كفروا" محول لوروده وحدة إسنادية ماضوية، بنيتها العميقة "الكافرون"، والخبر هو الآخر محول لوروده وحدة إسنادية ماضوية "قطعت لهم ثياب بنيتها العميقة" مقطعة لهم ثياب. ذلك "أن الجملة (١٤٨) لها إعراب لنيابتها عن المفرد" (١٤٩) وسيأتي تفصيل هذا النوع من التحويل حين عرض صور الوحدات الإسنادية الوظيفية المؤدية وظيفية المبتدأ، والخبر، واسم الناسخ وخبره، والفاعل، ونائب الفاعل والنعت، والحال، والمضاف إليه، والمستثنى. ومن خلال عرضنا لصور التحويل في الجملة العربية وكذا في وحداتها الإسنادية الوظيفية المحولة ستجلي لنا أهمية معرفة التحويل ودوره في الفهم السليم لمثل هذه التراكيب الإسنادية.

والتحويل بالاستبدال يمس الكلمات والصيغ الصرفية. لذلك ينبغي لمستعمل اللغة

العربية أن يكون على علم بالفرق الذي بين نوعين من الزمن في اللغة العربية.

١- الزمن الصريفي:

وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغ الفعلية في حالتها الإفرادية خارج السياق، أو في الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التوليدية.

٢- الزمن النحوي:

وهو الزمن الذي يدل عليه السياق من خلال الصيغ مفردة ومركبة مع ما يصحبها من ضمام وقرائن لفظية وحالية (١٥٠). ويكون ذلك في الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية التحويلية. وهذا الزمن النحوي قد يعبر عنه بصيغ غير فعلية تشرب معنى الزمن داخل السياق كالمصادر والصفات (١٥١). وينبغي لنا أن نفهم وندرك تسمية النحاة الأفاضل الفعل الماضي والمضارع والأمر بتلك المسميات إنما كان بالنظر إلى موقعها في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية. أما في الجملة أو الوحدة الإسنادية التحويلية فلقد أدركوا أن لهذه الأفعال دلالات أخرى في ضوء قرائن السياق وملابساته، وخلصوا إلى أن الفعل الماضي يدل على المستقبل مع أغلب أدوات الشرط (١٥٢) كما هو الشأن في الجملة الشرطية الواردة في قوله تعالى (إن أحسنتم) (١٥٣) أحسنتم لأنفسكم) (الإسراء ٧/)، وانتهوا إلى أن اسم الفاعل يدل على الماضي إذا كان مضافاً " لأن معنى الحديث في قولك هذا ضارب زيد، هذا ضارب زيداً" (١٥٤) ويدل على الاستقبال إذا كان عاملاً عمل فعله (١٥٥). "وتقول هذا ضارب عبد الله الساعة فمعناه (...). هذا يضرب عبد الله الساعة" (١٥٦).

ومن مظاهر هذا الصنف من التحويل على مستوى الأفراد (١٥٧) إقامة اسم الفاعل مكان المصدر في نحو قوله تعالى: (ليس لوقعتها كاذبة) (الواقعة/٢)، أو إقامة المفعول به مكان المصدر في مثل قوله تعالى: (بأيكم المفتون) (القلم/٦)، أو إقامة المفعول بدل اسم الفاعل في مثل الآية الكريمة: (حجاباً مستوراً) (الإسراء/٤٥)، أو إقامة المصدر مكان فعل الأمر في نحو قوله تعالى: (وبالوالدين إحساناً) (الإسراء/٢٣).

ثانياً- التحويل بالزيادة:

كل كلمة في الجملة أو الوحدة الإسنادية ترتبط بالبؤرة فيها (١٥٨)، والتي هي

الفعل مع مرفوعه، والمبتدأ مع خبره بسبب وعلاقة معينة(١٥٩). وبذا يتحقق النظم في التراكيب الإسنادية(١٦٠). يقول الجرجاني: " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك"(١٦١). " ولا يتحقق هذا من غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً آخر على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى يصير نفيّاً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك(١٦٢). والتحويل بالزيادة لوجود العوارض التركيبية يعد وسيلة تؤدي توافق(١٦٣) أحكام النحو مع وجود الاستعمالات اللغوية الصحيحة(١٦٤)

والزيادة التي تعد عنصراً من عناصر التحويل هي تلك الزيادة التي يضاف فيها إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية كلمات قد تكون فضلات أو قيوداً(١٦٥)، وقد تكون عوامل متمثلة في النواسخ لتحقيق زيادة في المعنى. وأساس ذلك أن كل زيادة في المبنى تتبعها زيادة في المعنى(١٦٦)، قال السيوطي: "وأما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق أو به، أو له، أو فيه، أو معه، أو حال، أو تمييز أو استثناء، وذلك لزيادة الفائدة (١٦٧). فكل زيادة تدخل على الجملة التوليدية الفعلية أو الاسمية تحول معناها إلى معنى جديد غير الذي كان. قال الجرجاني: " وكلما زدت شيئاً وحدت المعنى قد صار غير الذي كان"(١٦٨). فالتحويل إن هو إلا حمل الشيء على الشيء وإجراؤه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمع المحمول والمحمول له. والذي ينطلق فيه من البنية التوليدية للجملة أو الوحدة الإسنادية المكونة من عنصرين فتحمل عليها أخرى تكون فيها زوائد لإظهار كيفية تحول هذه النواة بتلك الزوائد. "وهي في الحقيقة مقارنة بنوية أساسها ما يسمى في الرياضيات الحديثة بالتطبيق، وهي هنا تطبيق مجموعة على مجموعات أخرى طرداً وعكساً"(١٦٩). ويمكن أن نوضح ذلك بالجدول الجملي(١٧٠) الآتي:

	زيد منطلق	•
—	زيد منطلقاً	كان
—	زيداً منطلق	إن
—	زيد منطلقاً	كان
أمس	زيداً منطلقاً	حسبت
وهوراكب	خالد عبد الله	رأى

ولقد لاحظت " موزل " من خلال اختبارها لوجود الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر (١٧١) عند سيبويه الذي يكون عنده مبنياً على المبتدأ " زيد أخوك " أو مبنياً على كان واسمها نحو " يظل زيد أخاك "، أو مبنياً على المفعول الأول (١٧٢) نحو حسب عبد الله زيدا أخاك. وإذن فهو يتخذ عند سيبويه صوراً خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد. (خبر المبتدأ، خبر لظل، مفعول حسب الثاني). ولكنه يعرف له دوراً واحداً ثابتاً في بنية عميقة أصلية يرتد إليها (١٧٣). ذلك أن " جملة (١٧٤) كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وباب ظن هي فروع متحولة عن أصل واحد هو الجملة الاسمية (١٧٥) التوليدية " التي قوامها المبتدأ والخبر وفق خطوات ثابتة مطردة. " بل إن باب " ظن " ما يزال يحمل في عنوانته دلالات حاسمة على هذا التأصيل والتفريع في مبنى الجمل. ذلك أنه يعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر" (١٧٦).

فالنحاة العرب ينطلقون من أقل ما يمكن أن يتكلم به مفرداً، وينظرون إلى العناصر التي يمكن أن تدخل ذلك الكلام دون أن تخرجه عن كونه كلاماً واحداً (١٧٧). ومن العناصر التي تدخل على الجملة الاسمية التوليدية كان وأخواتها، وإن وأخواتها وأفعال الشروع، والمقاربة، والرجاء، حيث تحولها إلى جمل تحويلية اسمية فتقيدها بزمن معين. ومن عناصر الزيادة أدوات النفي (١٧٨) التي تدخل على هذه التراكيب الإسنادية فتتفي الحكم، وأدوات التوكيد (١٧٩) التي تؤكد المسند إليه أو المسند، وأدوات الاستفهام التي يسأل بها عن الحكم، وغيرها من الزيادات. سواء أكان لها أثر نحوي أم لم يكن (١٨٠). وهناك عناصر تدخل على الجملة أو الوحدة الإسنادية لدلالة إفصاحية من نحو أدوات التعجب أو التنبيه. ففي قوله تعالى: (إن الله غفور رحيم) (التوبة / ٥٩). يعد الناسخ الحريف " إن " عنصر تحويل جعل الجملة الاسمية التوليدية " الله غفور " حاملة معنى التوكيد (١٨١) لأن الزيادة تحول الجملة (١٨٢) من معناها إلى معنى جديد. وهو ما عناه الجرجاني بقوله " وكلما زدت شيئاً وجدت المعنى قد صار غير المعنى الذي كان " (١٨٣). ومن الأدوات التي تضاف في صدر الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية والفعلية حرفا الاستفهام الهمزة وهل. ففي قوله تعالى: (قال أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم) (مريم / ٤٦).

يلاحظ أن الوحدة الإسنادية الاسمية التوليدية في هذه الآية هي: " أنت راغب عن آلهي" مكونة من مسند إليه+ مسند ". فدخلت الهمزة في هذه الوحدة الإسنادية لتفيد معنى الاستفهام، ولتحول الوحدة الإسنادية التوليدية إلى وحدة إسنادية تحويلية اسمية ثم قدم المسند "راغب" للعناية والاهتمام(١٨٤). ويمكن أن تعد هذه الوحدة الإسنادية مضارعية محولة باستبدال المسند (الوصف) " راغب". إذ إن بنيته العميقة "ترغب" وفي قوله تعالى: (وإذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ألست بربكم قالوا بلى)(الأعراف/ ٢٧٢). يسجل أن الوحدة الإسنادية الاسمية الاستفهامية " ألست بربكم" محولة بالزيادة المتمثلة في "همزة الاستفهام" المفيدة الإنكار والفعل الماضي الناسخ " ليس" المفيد النفي، وحرف الجر" الباء(١٨٥) المفيدة التوكيد(١٨٦). والبنية التوليدية لهذه الوحدة الإسنادية هي "أنا رب لكم". جاءت لتفيد الاختصاص، لأن مثل هذا التركيب ينبغي أن يكون المبتدأ فيه معرفاً والخبر نكرة. ومن مظاهر التحويل بالزيادة في الجملة الاسمية تعريف الخبر لدواع بلاغية(١٨٧) في نحو قوله تعالى: (وأولئك هم الغافلون)(النحل / ١٠٨). فالخبر في هذه الجملة الاسمية البسيطة المحولة " الغافلون" ورد معرفاً بـ "أل" لإفادة كمال الصفة في الخبر، أي الكاملون في الغفلة. إذ فيه قصر الخبر على المبتدأ. وقد تتعدد عناصر الزيادة لتحقيق التوكيد الذي يطلبه الخبر الإنكاري في نحو قوله تعالى: (إن هذا هو البلاء العظيم)(الصافات / ٦). حيث إن الجملة الاسمية في هذه الآية محولة بإضافة أربعة مؤكدات، هي: إن، واللام المزحلقة المقترنة بضمير الفصل "هو" المفيد التوكيد، ومجيء الخبر "البلاء" معرفاً بـ "أل". والبنية العميقة التوليدية لهذه الجملة الاسمية البسيطة هي " هذا بلاء".

والتحويل بالزيادة في الجملة الفعلية قد يكون آتياً من ثلاث زيادات تمثل ثلاثة مؤكدات تتضافر لتشكيل خبراً إنكارياً. وشاهده الجملة الفعلية الواردة في قوله تعالى: (ولن تفلحوا إذا أبدأ)(الكهف/ ٢٠). فالجملة المضارعية المنفية في هذه الآية محولة بإضافة حرف النفي " لن" المفيدة نفي الفلاح في المستقبل، وإضافة عنصري التوكيد " إذا" و" أبدأ" لإفادة أن هذا الفلاح مؤكد نفيه(١٨٨).

ثالثاً: التحويل بالحذف:

الإيجاز سمة بارزة في اللغة العربية يحققها أسلوب الحذف الذي أنس به حذاق العربية وسموه " شجاعة العربية " (١٨٩). وللجرجاني كلمة رائعة عن الحذف أوردها في كتابه " دلائل الاعجاز " قال فيها " إنه باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والبليغ من يختار الإيجاز ما أمكن التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة، ويفضله عن الإطناب إذا لم تكن فيه زيادة معنى أو توسيع " (١٩٠). "ومن عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف طلباً لتقشير الكلام واطراح فضوله والاستغناء بقليله عن كثيره، ويعدون ذلك فصاحة وبلاغة ويندرج ذلك في الحفاظ على المجهود العضلي والذاكري الذي يحتاج إليه المرسل (١٩١).

وقبل أن تقف على صور الحذف نلفت الانتباه إلى أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين الحذف والتقدير والتعليل. ولئن ذهب بعضهم إلى أن الحذف والتقدير والتعليل مسائل خيالية محضة لا يعرف عنها العرب الأوائل شيئاً فذلك - لأن العربي القح إنما نطق اللغة العربية على السليقة (١٩٢) (على سجيته) - فإن الحذف والتقدير يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما. فثمة تراكيب إسنادية (جمل أو وحدات إسنادية) وقع فيها حذف لو لم نقدره ما استطعنا فهمها الفهم السليم.

والحذف الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يسجل في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض في المعنى. وتبقى معه هذه الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية حاملة معنى ما.

وهذه بعض صور للتحويل بالحذف:

١- حذف المسند:

لحذف المسند لابد من وجود قرينة دالة عليه، لأن الحذف خلاف الأصل. فلا يعدل إليه إلا لسبب يقتضيه مع قيام قرينة دالة عليه. سواء أكانت هذه القرينة حالية أم مقالية (١٩٣). إذ المحذوف بدونها لا يعلم بالنسبة إلى السامع، فيخل الحذف بالمقصود. ونقف على الوحدة الإسنادية الفعلية المحولة بالحذف في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من

خلق السموات والأرض ليقولن الله (لقمان / ٢٥). فالوحدة الإسنادية الماضية الماضية البسيطة " الله " محولة لورود الفعل الماضي، والمفعول به فيها محذوفين. وبنيتها العميقة " خلقهن الله ". والقريضة على المسند المحذوف ممثلة في وقوعه في جواب السؤال المذكور. ولا يقال إن بنيتها العميقة " الله خلقهن " (١٩٤) لورود ذلك في مثل هذا الموضوع في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السماوات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم)(الزخرف/٩)، وفي نحو قوله تعالى: (قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير)(التحریم ٥)، وفي قوله عز وجل: (قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة)(يس ٧٨/، ٩٩). وذلك طرداً للباب (١٩٥).

٢ - حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ لعلم السامع به. وقد خصص له سيبويه باباً فقال: " هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً " (١٩٦). يقصد بالمبني عليه الخبر.

١ - صور حذف المبتدأ:

كثيراً ما ترد الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية محذوفة المبتدأ، فيقدر هذا المبتدأ انطلاقاً من فكرة الإسناد أو التكامل بأصل الوضع اللغوي، وهي قاعدة مفادها أن التركيب الإسنادي يشتمل في أبسط صورته على المسند والمسند إليه لفظاً أو تقديراً. ذلك أنه لا يمكن للعنصر الواحد أن يكون مفيداً بمفرده. إذ لا بد من الإسناد المنوي ذهنياً حتى تتكون الجملة أو الوحدة الإسنادية. والمبتدأ يحذف لعلم السامع به. وقد خصص له سيبويه باباً فقال: " هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً " (١٩٧) يقصد بالمبني عليه الخبر. ويندرج تحت هذا الأسلوب إعراب أوائل السور (١٩٨). ونقف على هذا النوع من التحويل بالحذف في نحو قوله تعالى: (طاعة وقول معروف)(محمد / ٢١). فالجملة الاسمية " طاعة " محولة بحذف المبتدأ. وبنيتها العميقة " أمري طاعة ". وقد يكون الخبر هو المحذوف، فتكون بنيتها العميقة " طاعة وقول معروف أمثل ".

وفي كلا الحالتين يلاحظ أن الجملة الاسمية محولة بالحذف. فالبنية العميقة التي ينشدها المتحیی سمّت كلام العرب تكون تبعاً لتصور المعنى وتحديده، لأن العمل

الوصفي التفسيري هو الذي كان ينشده سيبويه (١٩٩).

٣- حذف المفعول به:

إن ارتباط حذف المفعول به مع الفعل بعلاقة المفعولية جعل بعض النحاة يعدون ذلك المفعول ركناً رئيساً من أركان الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية. وحجتهم في ذلك أن المفعول به في ارتباطه ببؤرة هذين التركيبين الأساسيين (٢٠٠) وهو الفعل والفاعل سواء بسواء. ولقد رأى بعضهم أن هذا المفعول به قد يعرض للتحويل بالحذف. وفي هذا المبحث سنقف على مسألتين كثر حذف المفعول به فيهما في الفاصلة القرآنية.

المسألة الأولى (٢٠١):

وهي حذف المفعول به بعد نفي العلم. حيث نجد كثيراً من الآيات تنتهي بالجملة الفعلية (يعلمون) أو (لا تعلمون) دون أن يذكر للفعل واحد من مفعوليه أو كليهما نحو قوله تعالى: (والله يعلم وأنتم لا تعلمون) (البقرة/ ٢١٦). "فمفعولاً يعلم" و"تعلمون" محذوفان دل عليهما ما قبله أي: والله يعلم الخير والشر وأنتم لا تعلمونهما لأن الله يعلم الأشياء على ما هي عليه والناس يشتهب عليهم العلم فيظنون الملائم نافعاً والمتنافر ضاراً" (٢٠٢).

المسألة الثانية:

وفيها يسجل حذف المفعول به إذا كان ضميراً في الوحدة الإسنادية الوظيفية التي قوامها الموصول الاسمي الواقعة في الفاصلة القرآنية. ونقف على نموذج لذلك في قوله تعالى: (أهذا الذي بعث الله رسولا) (الفرقان / ٩١). أي بعثه الله رسولا (٢٠٣).

رابعاً- التحويل بالترتيب:

لقد أوضحنا فيما سبق أن اللغة العربية تتميز بحرية النظم. فالكلمة فيها يتغير موقعها مع بقائها محافظة على معناها النحوي (٢٠٤).

ذلك أن الجملة ينبغي أن تبني بكيفية معينة في انتظام معين بتقديم، وتأخير، وحذف في ضوء قواعد وقوانين التحويل التي تهدف إلى تحقيق المعنى المراد (٢٠٥).

وإن النظام اللغوي للعربية يحافظ على رتب خاصة بالنسبة إلى إجراء الكلام وفق

الصور الإسنادية للجملة أو الوحدة الإسنادية. ويمكن أن تتغير مكونات الجملة أو الوحدة الإسنادية تقديماً أو تأخيراً حين يسمح النظام اللغوي بذلك، وحسب السياق الكلامي (٢٠٦). ودراسة التقديم والتأخير قائمة على دراسة الرتبة في الجملة العربية. فقد حدد علماء النحو الرتبة وجعلوها محفوظة وغير محفوظة.

فإذا احتاج المتكلم أن يؤكد جزءاً من الجملة أو الوحدة الإسنادية بدون إدخال أدوات التوكيد يجد اللغة العربية بقرائنها المتنوعة - وأهمها علامات الإعراب- تساعده على تأدية هذا المعنى. فيقدم الجزء الذي يهتم به. يؤيد ذلك قول لسيبويه مفاده "إنما يقدمون (٢٠٧) الذي بيانه أهم لهم، وهم بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم" (٢٠٨). يعزز ذلك قول للجرجاني فحواه "واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام" (٢٠٩). "وإنما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه" (٢١٠) والتقديم والتأخير مرهونان بالأغراض والأحوال التي تخص المخاطب والسياق الكلامي الذي يرد فيه التركيب الإسنادي في صورته" (٢١١). أي أن الإسناد المحول الواقع فيه التركيب المقدم أو المؤخر منطلق أساساً من فهم الأحوال المتحولة والمتغيرة للمخاطب.

وقد شرح الجرجاني الظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير للأركان اللغوية. سواء أكان ذلك على يمين الفعل أم على يساره (٢١٢) "وقد أدرك القدماء أن التقديم والتأخير يتعلقان بالمعنى في ذهن المتكلم. " فالألفاظ تقتضي في نظمها آثار المعاني. وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس" (٢١٣).

والترتيب الذي يعد عنصراً تحويلياً هو ذلك الذي يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير، من نحو تقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية، ومن نحو تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة أو الوحدة الإسنادية الاسمية، أو تقديم الفضلات على أحد ركني الجملة الأساسيين أو عليهما معاً بغية إحداث تغيير في المعنى. فالترتيب عنصر تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة. ويتم بتقديم ماحقه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السامع (٢١٤). وهذا النوع

من التحويل بالترتيب قسم إلى قسمين:

١- تقديم على نية التأخر ويسمى تحويلاً محلياً.

٢- تقديم لا على نية التأخر ويسمى التحويل الجذري. وقد عقد "ابن السراج" باباً في

كتابه "الأصول في النحو" تحدث فيه عن التقديم والتأخير ووجوهه (٢١٥).

فإذا أراد المتكلم أن يجري تغييراً في المعنى عليه أن يجري تغييراً في المبنى. ويسمى هذا التغيير تحويلاً يأخذ صوراً متعددة. منها ما يكون لغرض القصر. ففي قوله تعالى: (بل الله فاعبد وكن من الشاكرين) (الزمر/٦٦). يلاحظ الجملة الفعلية "بل الله فاعبد" قد قدم فيها المفعول به "الله" على الفعل والفاعل "فاعبد" وصولاً إلى قصر المفعول على فعل الفاعل (٢١٦). أي قصر عبادتك على الله وحده. وفي قوله تعالى: (إياك نعبد) (الفاتحة/٥). يلاحظ أن الجملة المضارعية "إياك نعبد" هي جملة محوَّلة بنيتهما العميقة "نعبدك" لإفادة الاختصاص والقصر. ولقد كان نقلها إلى مستوى دلالي خاص يوافق أسلوب القصر الذي يتطلب نقل الاسم عن طريق التفكيك إلى اليمين. ولما كان ذلك يصطدم بنويماً بعدم إمكانية استقلال المتصل بذاته تحتم تحويله إجبارياً إلى قبيله وهو الضمير المنفصل "إياك". وأساس ذلك أن الجملة الفعلية (٢١٧) التي يكون المفعول به فيها ضميراً متصلًا، حين يراد أن يقصر الحديث عليه دون غيره، فإن هذا الضمير المتصل يتحول إلى ضمير منفصل في محل نصب مقدم على عامله (٢١٨). فالاختصاص كان بسبب تقديم الضمير المؤدي وظيفته المفعول به.

وقد يكون التحويل بالتقديم لإحداث النغم الذي له درجة كبيرة وتأثير عجيب على السامع. ويلاحظ ذلك في فواصل القرآن الكريم في نحو قوله تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر) (الضحى / ٩، ١٠). ذلك أن الجملتين الفعليتين "فأما اليتيم فلا تقهر"، و"أما السائل فلا تنهر" محولتان بتقديم المفعولين "اليتيم"، و"السائل" على فعليهما "تقهر" و"تنهر" (٢١٩)، وفاعليهما اللذين بنيتهما العميقة "أنت" وهذا التحويل قد جعل النص محملاً بطاقة تأثيرية عالية جداً في الجانبين المعنوي والصوتي التنغمي (٢٢٠).

هوامش وإحالات الفصل الرابع

- (١) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٩ .
- (٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ١١ .
- (٣) د. محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٥، ص ٢١ .
- (٤) د. محمد الصغير بناني: المرجع نفسه، ص ٧٩ .
- (٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان)، مجلة اللسانيات، ص ٥٨، ٥٩ .
- (٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان)، المرجع نفسه، ص ٥٩ .
- (٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العربي ومنطق أرسطو، ص ٦٧ - ٨٦، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٤٩ .
- (٨) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٠ .
- (٩) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٠٦ وينظر بومعزة رابح: تصنيف لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٦ وما بعدها .
- (١٠) د. عبد الرحمن الحاج صالح: أول صياغة للتركيب العربية، ص ٧٢. نقلاً عن حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥١ .
- (١١) كأن تحول الوحدة الإسنادية الاسمية المؤدية وظيفة الحال إلى وحدة إسنادية مضارعية مؤدية وظيفة الحال وسوى ذلك .
- (١٢) محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي في الدراسات الحديثة، ص ٨١ .
- (١٣) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص ١٧٢ .
- (١٤) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١١ .
- (١٥) يقصد به التركيب المحول، لأن التركيب البسيط التوليدي لا أصل له .
- (١٦) ينظر برجستراستر: التطور النحوي للغة العربية، ص ٤٨ .
- (١٧) فالمبتدأ في الجملة التوليديّة أو الوحدة الإسنادية التوليديّة يأتي معرفة لا نكرة، متقدماً على الخبر، ويأتي مفرداً لا وحدة إسنادية، ويكون مذكوراً لا محذوفاً. والفعل في الجملة الفعلية التوليديّة أو الوحدة الإسنادية التوليديّة يأتي متقدماً على مرفوعه وعلى المفعول به .
- (١٨) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ٢١ .
- (١٩) ينظر الأشموني: شرح الأشموني، ٢ / ١٩٥. وابن يعيش: شرح المفصل، ٢ / ٧٥ .
- (٢٠) مريم/٤ .

- (٢١) يقصد بالأصل البنية العميقة.
- (٢٢) ينظر الأشموني: المرجع نفسه، ٢ / ١٩٥.
- (٢٣) سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢.
- (٢٤) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ٢٨.
- (٢٥) لمزيد من الايضاح ينظر سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٨٢. والأشموني: المرجع نفسه، ٣ / ١٤١ وأبو علي الفارسي: المسائل العسكرية، ص ٤٥. وابن الأنباري: أسرار العربية، ص ١٥، ونهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٤٥ - ٧٩.
- (٢٦) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٤٤.
- (٢٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافها النظري والمنهجي) ، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص ٢٨ .
- (٢٨) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، ص ٥٧١ .
- (٢٩) ينظر محمد علي الخولي: قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، ١٩٨١، ص ٢٢
- (30) Noom Chomsky: Aspects de la theorie syntaxique, p88.
- (٣١) ينظر محمد علي الخولي: المرجع نفسه، ص ٣٩، ٤٠ .
- (٣٢) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص ١٩.
- (٣٣) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص ١٥، الهامش ١.
- (٣٤) ينظر بومعزة رابح: تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٣.
- (٣٥) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٠٦.
- (٣٦) د. عبد الرحمن الحاج صالح: المدرسة الخليلية الحديثة، نقلاً عن حسن سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي ٢٥٠.
- (٣٧) يقصد بالمركب الاسمي الاسم المؤدي وظيفة المبتدأ، أي ما يسميه هذا البحث الوحدة الإسنادية.
- (38) Emonds Joseph : transformations radicales conservatrices et locales, ED, seuil, Paris, p 52 .
- (٣٩) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٠٦.
- (٤٠) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٥، ١٣٦.
- (٤١) ينظر سيبويه: الكتاب ٢ / ١٢٧ .
- (٤٢) عدت مركبة لأن الخبر فيها ورد وحدة إسنادية مضارعية بسيطة .
- (٤٣) عدت وحدة إسنادية ولم تسم جملة لأنها مؤدية وظيفية مقول القول.
- (٤٤) ينظر سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ٨٠ .

- (٤٥) سيبويه: المرجع نفسه، ٨١/١.
- (٤٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٦، ٧٥/١.
- (٤٧) ينظر سيبويه: الكتاب، ٨١/١.
- (٤٨) ينظر صالح خديش: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة الآداب، جامعة قسنطينة، ص ١٩٧-١٩٩.
- (٤٩) عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، باريس، ١٩٨٦، ص ١٢٨.
- (٥٠) يقصد الوحدة الإسنادية المضارعية المنفية " لا يحب الفساد".
- (٥١) الوصف يطلق على الاسم العامل عمل فعله .
- (٥٢) أو نائب فاعل.
- (٥٣) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٨٧/١ .
- (٥٤) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٢ .
- (٥٥) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١٣٥، ١٣٦ .
- (٥٦) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز: ص ١٣٥، ١٣٦ .
- (٥٧) ينظر البرزة أحمد مختار: أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم: دراسة تحليلية لنموذجين من الاشتغال طبيعته وإعرابه، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٥ .
- (٥٨) ينظر د. عبد الجبار توامة: (المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النحو العربي)، أعمال ندوة تيسير النحو، ص ٣١٠.
- (٥٩) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٩٢، ٩٣، وينظر ابن هشام: شرح شذور الذهب ١/ ٣٣٣ وما بعدها.
- (٦٠) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبيئوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩.
- (٦١) ابن يعيش: شرح المفصل، ٦٥/ ٣.
- (٦٢) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (٦٣) الجرجاني: المقتصد، ١/ ٢٩٢.
- (٦٤) ينظر نهاد موسى: نظرية النحو العربي في ضوء، ص ٤٩، ٥٠.
- (٦٥) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ١/ ٣١٧.
- (٦٦) يقصد بالجملة الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (٦٧) عبد العظيم فتحي: بين الأصالة والنيابة في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، د. ت، ص ٣٣١، ٣٣٣.

- (٦٨) ينظر ابن هشام: شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق صلاح راوي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ط٢، د. ت، ٣ / ١٣٠ .
- (٦٩) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٧٦ / ٢ .
- (٧٠) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١١٩ ، ١٢٠ .
- (٧١) ينظر الدينوري: ثمار الصناعة، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣ . ص ٩٣ ، ٩٤ .
- (٧٢) الاسترأبادي: شرح الكافية، ١ / ٢٥٧ ، ٢٥٩ .
- (٧٣) ينظر تمام حسان: أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، د. ت، ص ١٢٤ .
- (٧٤) ينظر عبد الفتاح الحموز: موضع اللبس في العربية وأمن لبسها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دت، ص ١٠ .
- (٧٥) السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٣١٤ .
- (٧٦) ينظر عبد الفتاح الحموز: المرجع نفسه، ص ٦٢ .
- (٧٧) ينظر د. محمود نحلة: نظام الجملة في شعر المعلقات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، دت، ص ٥٥ .
- (٧٨) العكبري: اللباب، ١ / ١٣٩ .
- (٧٩) ينظر فنديريس: علم اللغة، ص ١٨٣ .
- (٨٠) ينظر جون ليونز: اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص ٢٧ - ٣٠ .
- (٨١) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ١ / ١٢٥ والسيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٣٠١ .
- (٨٢) أي لا يحتاج إلى الجملة أو الوحدة الإسنادية .
- (٨٣) ابن الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق عياد البستيتي، مطبعة دار الكتب القاهرة، ١٩٧٨، ١ / ٥٦٦ .
- (٨٤) ينظر د. نهاد الموسى: الأعراف، أشغال الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨٤، ص ١٤٥ - ١٧٦ .
- (٨٥) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٩ / ٩١ .
- (٨٦) الصبان: حاشية الصبان، ١ / ٣١٥ ، ٣١٦ .
- (٨٧) عبد القادر الفاسي الضهري: اللسانيات واللغة العربية، ص ١٣ .
- (٨٨) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ٢٥٢ .
- (٨٩) ينظر حسام سعيد النعيمي: ابن جنى عالم العربية، ص ١٦٨ . ١٦٩ .
- (٩٠) هنري فليش: النحو، دار المعارف الإسلامية، ٢٢ / ٦٢ ، ٦٨ .

- (٩١) ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ١٩٢ - ٢١٥٢ .
- (٩٢) ينظر حسن خميس سعيد الملمخ: المرجع نفسه، ص ١٨٨ .
- (٩٣) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٤ .
- (٩٤) أي العرب .
- (٩٥) سيبويه: الكتاب ١ / ٣٢ .
- (٩٦) ينظر ابن الأنباري: أسرار العربية، ص ٤٩ - ٥٩ .
- (٩٧) ينظر بومعزة رابح: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية . . . ، ص ٥٤٤
- (٩٨) ينظر حسن خميس سعيد الملمخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١١٧ .
- (٩٩) ينظر بومعزة رابح: المرجع نفسه، صور الوحدة الإسنادية المضارعية المؤدية وظيفية المبتدأ، ص ١٠١ .
- (١٠٠) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ٣٤ .
- (١٠١) ينظر نهاد الموسى: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج التطور اللغوي الحديث، ص ٣٧ ، ٣٨ .
- (١٠٢) أي المستبدل والمستبدل عنه .
- (١٠٣) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٠ .
- (١٠٤) ينظر نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي المكننة الجامعية الأزرابطة، الإسكندرية ٢٠٠١، ص ٣١٣ .
- (١٠٥) نهاد الموسى: المرجع نفسه، ص ٤٨ .
- (١٠٦) ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، ص ٥٧ .
- (١٠٧) محمد عيد: المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٧٩، ١ / ٢٦٧ .
- (١٠٨) يقصد بمدخوله الفعل ومرفوعه أو اسم " إن" وخبرها .
- (١٠٩) يقصد بالجمل الوحدات الإسنادية الوظيفية .
- (١١٠) يقصد بمصدر صريح .
- (١١١) ابن الحاجب: الكافية في النحو، ٢ / ٣٥ .
- (١١٢) ابن الحاجب: المرجع نفسه، ٢ / ٣٥ .
- (١١٣) وقد يكون المصدر المؤول مكوناً من الحرف المصدر " أن" ومعمولها .
- (١١٤) محي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى ألفية ابن مالك، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٢، ١ / ١٨٥ .
- (١١٥) سيبويه: الكتاب، ٢ / ٣٢٩ .
- (١١٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص ٢٩ .

- (١١٨) يقصد بالجملة ما سماه بحثنا " الوحدة الإسنادية " .
- (١١٩) ابن يعيش شرح المفصل، ٥٩/٨ .
- (١٢٠) يقصد بـ " جملة " الوحدة الإسنادية .
- (١٢١) يقصد الفعل المضارع المنصوب أو اسم " إن " .
- (١٢٢) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٥٩/ ٨ .
- (١٢٣) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المركبة، ص ٩٧ .
- (١٢٤) محمود نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ١٦٨ .
- (١٢٥) المصدر المؤول لا بد أن يتألف من حرف مصدري ومدخوله .
- (١٢٦) ينظر بومعزة رابع: المرجع نفسه، دلالة الوحدة الإسنادية المؤدية وظيفية المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول به، ص ١٢٦، ٢١٦ .
- (١٢٧) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٢٢/ ١ .
- (١٢٨) عباس حسن: النحو الواج، ٢٠٣/ ٢ .
- (١٢٩) ينظر عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٢، ١٤/١ .
- (١٣٠) المركب الاسمي أطلق عليه في بحثنا هذا " الوحدة الإسنادية الوظيفية " .
- (١٣١) د. محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة، ص ٧٤ .
- (١٣٢) أبو القاسم السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص ١٢٦ .
- (١٣٣) وقد سمى بعضهم هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية " المركب الاسمي الموصولي"، ينظر دكتور محمد فتح: من المناهج الحديثة للبحث اللغوي، ص ٨٦ .
- (١٣٤) يقصد بالجملة الوحدات الإسنادية المؤدية وظيفية ما .
- (١٣٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٣ / ١٤٢ .
- (١٣٦) الزمخشري: المفصل، ص ١٤٣ ، ١٤٤ .
- (١٣٧) إذا كان الفعل في هذه الوحدة الإسنادية الفعلية مبنياً للمعلوم تكون البنية العميقة للمشتق المؤولة به اسم فاعل. وإذا كان الفعل فيها مبنياً لما لم يسم فاعله تكون البنية العميقة للمشتق اسم مفعول .
- (١٣٨) ابن يعيش: شرح المفصل، ٦٣/١ .
- (١٣٩) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب ٢ / ٥٣ ، وينظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ٢ / ٢٧ .
- (١٤٠) يقصد بـ " جملة " وحدة إسنادية وظيفية .
- (١٤١) ابن يعيش: المرجع نفسه، ٣ / ١٣٩ .
- (١٤٢) ينظر ابن مالك: شرح التسهيل، ١ / ٢٦٠ .

- (١٤٣) يقصد بجملة صلة الموصول .
- (١٤٤) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٢٠٠.
- (١٤٥) ينظر محمد الشاوش : (ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية)، حوليات الجامعة التونسية، ص ٢٥٨
- (١٤٦) ابن هشام: المرجع نفسه، ٢/ ٤٠٩.
- (١٤٧) هذه الوحدة الإسنادية الوظيفية يسميها التحويليون جملة مدمجة .
- (١٤٨) يقصد بالجملة الوحدة الإسنادية .
- (١٤٩) عبد القاهر الجرجاني: المقتصد، ١ / ٢٩٢ .
- (١٥٠) ينظر د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٠٤، ١٠٥ .
- (١٥١) ينظر بومعزة رابع: المرجع السابق، صور الوحدة الإسنادية المضارعية المحولة المؤدية وظيفة الخبر، ص ١٤٢.
- (١٥٢) ينظر أبو عبيدة معمر بن مثنى: مجاز القرآن، ٢ / ١٥٢ .
- (١٥٣) ينظر عبد الله بوخلخال: التعبير الزمني عند النحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٧، ١ / ٦٠ .
- (١٥٤) سيبويه: الكتاب، ١ / ١٧١، ١٧٢.
- (١٥٥) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤١٢.
- (١٥٦) سيبويه: المرجع نفسه، ١ / ١٦٤.
- (١٥٧) والتحويل في الصرف ليس دائماً يترتب عليه تغيير في دلالة الصيغة المحولة. إذ قد يراد منه تجنب الثقل الذي في الصيغة الصرفية . ينظر بومعزة رابع: تصنيف وتحليل لصور الإعلال والإبدال في المشتقات الأحد عشر والمصادر، ص ٥٢ وما بعدها.
- (١٥٨) أي التركيب الإسنادي التوليدي الأصلي أي النواة.
- (١٥٩) ينظر د. خليل عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠٠.
- (١٦٠) سواء أكانت هذه التراكيب الإسنادية جملاً أم وحدات إسنادية وظيفية.
- (١٦١) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٤.
- (١٦٢) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٥.
- (١٦٣) المقصود بتوافق أحكام النحو توافق البنَى وتكافؤها عند العرب. ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري المنهجي) مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ص ٢٩
- (١٦٤) ينظر د. خميس حسن سعيد الملقح، نظرية التعليل في النحو العربي، ص ١٢٠.
- (١٦٥) والقيّد يشمل المفعول به والحال والتمييز والمفعول به والمفعول لأجله.
- (١٦٦) ينظر د. خليل عمارة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص ٩٦.

- (١٦٧) السيوطي جلال الدين: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، تحقيق أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٣
- (١٦٨) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤١١.
- (١٦٩) د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص١٢.
- (١٧٠) الحمل هو إجراء الشيء على الشيء.
- (171) Mosel Ulrikc: Die syntactic Bei Sibawiah, P 280 .
- (١٧٢) لأن المفعول به الأول لظل أصله مبتدأ.
- (١٧٣) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، ص٢٢، ٢٣.
- (١٧٤) أو الوحدة الإسنادية المنسوخة بهذه النواسخ.
- (١٧٥) نهاد الموسى: نظرية النحو العربي، ص٦٣ - ٦٧.
- (١٧٦) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص٢٢، ٢٣.
- (١٧٧) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، المرجع نفسه، ص٢٦، ٢٧.
- (١٧٨) من مثل لم، لا، ليس، ما، لن .
- (١٧٩) من أدوات التوكيد: إن، أن، لام الابتداء، لام المزلقة، نونا التوكيد، قد، لقد . . . إلخ.
- (١٨٠) ينظر د. خليل عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٠١ - ١٠٩.
- (١٨١) ينظر د. خليل عمارة: المرجع نفسه، ص١٠٢، ١٠٣.
- (١٨٢) أو الوحدة الإسنادية الوظيفية.
- (١٨٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤١١.
- (١٨٤) ينظر خليل عمارة: في نحو اللغة العربية وتراكيبها، ص١٠٨.
- (١٨٥) يعد دخول حرف الجر الزائد على الاسم عارضاً مؤثراً على شكل الترتيب وهو تحويل عارض نحوياً لا دلاليّاً لإمكانية الاستغناء عنه كما أن الباء يمكن الاستغناء عنها نحوياً فقط لا بلاغياً. ينظر حسن خميس سعيد الملق: نظرية التعليل في النحو العربي، ص١١٩، ١٢٠.
- (١٨٦) ينظر ابن جني: سر صناعة الإعراب، ١/ ١٣٩.
- (١٨٧) ينظر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص١٢٤ - ١٢٦.
- (١٨٨) ينظر الزمخشري: الكشاف، ١/ ٢٤٨.
- (١٨٩) ابن جني: الخصائص، ٢/ ٣٦، باب شجاعة العربية .

- (١٩٠) الجرجاني: المرجع نفسه، ص ١٣٢ .
- (١٩١) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية)، مجلة اللسانيات، ص ٣٩ .
- (١٩٢) ينظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥ .
- (١٩٣) ينظر د. عبد الواحد حسن الشيخ: دراسات في علم المعاني، ص ١٦٢ .
- (١٩٤) ينظر ابن هشام: معني اللبيب، ص ٦٨٤ .
- (١٩٥) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح : (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية ص ١٣، ١٥ .
- (١٩٦) سيبويه: الكتاب ٢ / ١٢٩، وينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ١١٢، ١١٤ .
- (١٩٧) سيبويه: الكتاب، ٢ / ١٢٩ .
- (١٩٨) ينظر بومعزة رابح: المرجع السابق، صور الجملة الابتدائية الاسمية المحولة، ص ٤٠٦ .
- (١٩٩) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، .، ص ١٨، ١٩ .
- (٢٠٠) أي الجملة أو الوحدة الإسنادية الوظيفية الفعلية .
- (٢٠١) وقد وردت على هذه الصورة الآيات: البقرة/ ١٣، ١٠١، ١٦٩، ٢١٦، آل عمران/ ٦٦، الأنعام/ ٩٧، الأعراف/ ٣٢، ٣٨، ١٢٣، الحجر/ ٩٦، النحل/ ٥٥، النمل/ ٧٥، العنكبوت/ ٤١، ٦٤، سبأ/ ٣٦، الزمر/ ٢٩، فصلت/ ٣، نوح/ ٤، النبأ/ ٥ .
- (٢٠٢) محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ٢ / ٣٠٨ .
- (٢٠٣) ينظر سيبويه: الكتاب، ١ / ٨٥ وابن يعيش: شرح المفصل، ٦ / ٩٠ .
- (٢٠٤) ينظر سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٢٠١ .
- (205) Noom Chomsky: Aspects de la theorie syntaxique , P 10- 16 .
- (٢٠٦) ينظر صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص ١٧٣ .
- (٢٠٧) أي العرب .
- (٢٠٨) سيبويه: الكتاب، ١ / ٣٤ .
- (٢٠٩) الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٨٤ .
- (٢١٠) الزمركاني: البرهان الكشاف عن إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حمدي الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، ط١، ١٩٧٤، ص ٢٣٢ .
- (٢١١) حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٠١- ١٠٣ .
- (٢١٢) ينظر د. مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص ٤٤ .

- (٢١٣) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٠.
- (٢١٤) ينظر عبد القادر مرعي: أساليب الجملة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٦٣
- (٢١٥) ينظر ابن السراج: الأصول في النحو ٢ / ١٣١ وابن جني الخصائص، ٢ / ٣٨٢، ٣٨٥.
- (٢١٦) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٠٨.
- (٢١٧) أو الوحدة الإسنادية الفعلية.
- (٢١٨) ينظر صالح خديش: (مفهوم التحويل وأنواعه في العربية)، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة قسنطينة، ص ١٨٧.
- (٢١٩) ينظر د. سناء حميد البياتي: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص ٤٢٩.
- (٢٢٠) د. سناء حميد البياتي: المرجع نفسه، ص ٤٣٠.